مؤتمر الامم المتحدة لمكافحة الفساد
الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف

بيان صادر عن
ائتلاف المجتمع المدني -أصدقاء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

المطالبة باستعراض اليه المتابعة وحمايه الناشطين
28 كانون الثاتي 2008، بالي - اندونيسيا

ان الفساد يقوض الديمقراطيه وحقوق الانسان والحريات المدنيه والتنمية المستدامة. وان اتفاقيه الامم المتحدة لمكافحة الفساد توفر اطارا شاملا في مجال مكافحة الفساد عالمياً. والقرارات التي اتخذت في الدورة الاولى لمؤتمر الدول الاطراف الذي عقد في الاردن في كانون الاول / ديسمبر 2006 ، وضعت الأسس لبناء النجاح المستقبلي. وفي الدورة الثانية للمؤتمر سيكون هناك تحدياً أمام تفيذ ما تم اعتماده في الدورة الاولى.

ان اتفاقية الامم المتحدة تدرك أن مكافحة الفساد ليس مسؤلية الحكومات فقط ، ولكن ايضا للمجتمع المدني دور في ذلك ، كما جاء في المادة 13 من الاتفاقية والتي تدعو الحكومات الى تشجيع المشاركة الفعاله للمجتمع المدني. ان ائتلاف المجتمع المدني اصدقاء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، يطالب المؤتمر على اغتنام هذه الفرصة لترجمة طموح اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الى اجراءات ملموسة والى القيام بما يلي :

التصديق :

1. اننا نقدر السرعه التي دخلت فيها الاتفاقية حيز النفاذ ، ولكن نلاحظ بقلق ان 33 من اصل 140 من الدول الموقعة على الاتفاقية لم تصدق عليها بعد ، ومن بينها دول المانيا وايطالياواليابان من مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى وكذلك ليشتنشتاين ، وسنغافورة وسويسرا. **واننا ندعو الدول الموقعة على الاتفاقية و التي لم تصدق بعد عليها على اتخاذ خطوات فورية للقيام بذلك واننا ندعو الدول غير الموقعة على الاتفاقية الى الانضمام.**

استعراض التنفيذ:

2. نؤكد على اهمية وجود آلية للاستعراض من اجل التنفيذ الفعال لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ونرحب بالقرار المتخذ في الجلسة الاولى لمؤتمر الدول الاطراف لانشاء هذه الاليه. **ونطالب هذا المؤتمر ان يضمن جميع الاعمال التحضيريه اللازمة لانشاء الية الاستعراض في الوقت المناسب قبل انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر. ينبغي لهذه الاليه ان :**

- **يتم تنسيقها مع آليات الاستعراض الاقليمية.**
- **ان تكون مدعومة بأمانة عامة ذات موارد كافية.**
- **ان يتم تقديم المساعده لها من قبل مجلس مستقل من الخبراء ؛**
- **ان تستخدام طرق مختلفة ومناسبة للمراجعه** (التقارير والزيارات ومراجعة النظراء).
- **مراقبة المقتضيات الالزامية والاختيارية.**
- **أن تقوم باشراك جميع الاطراف ذات العلاقة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.**
- **ان تكون شفافة وذلك من خلال نشر واستعراض جميع الوثائق.**
- **ان تم تمويلها من خلال ميزانية الامم المتحدة الاعتيادية.**

3. كما نرحب بالقرار الصادر عن الدورة الاولى لمؤتمر الدول الاطراف بشأن اجراء مسح للتنفيذ من خلال اجراء عملية التقييم الذاتي للدول ، ولكن نلاحظ ان 52 ٪ فقط من الدول الاطراف قد انجزت التقييم الذاتي وان عددا قليلا جدا قد نشرت ردودهم. **اننا ندعو الحكومات التي لم تقم بسليم قائمة التقييم الذاتي بالوفاء بالتزاماتها القانونية والقام فوراً بتسليم قائمة التدقيق.**

4. كما نرحب بالقرار الصادر عن الدورة الاولى لمؤتمر الدول الاطراف للقيام بمشروع تجريبي يهدف الى اختبار اساليب تنفيذ الاستعراض. ومع ذلك نلاحظ ان هذه العملية نفذت من دون مساهمه المجتمع المدني ومع قليل من الشفافيه ، خلافا لمقتضيات المادة 13. **لذا نطالب المؤتمر أن يتم تنفيذ اي تطوير مستقبلي للمشروع التجريبي بطريقة شفافة وبمشاركة المجتمع.**

استرداد الموجودات

5. اننا نهنئ الحكومات لجعل استرداد الموجودات مبدأ أساسي من مبادئ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. ومع ذلك نلاحظ أن الاحكام الاساسية الواردة في الفصل الخامس هي أحكام غير الزاميه (على سبيل المثال ، المصادرة غير المستندة الى ادانة جنائية) ، **و اننا ندعو المؤتمر الى ضمان ان تكون تلك الاحكام غير الالزاميه مدرجة في استعراض التنفيذ.**

6. كما نثني على الخطوات الاخيرة التي اتخذت لتوفير الدعم العملي لمساعدة استرداد الموجودات ، مثل مبادرة استرداد الموجودات المسروقه (StAR) ، وانشاء المركز الدولي لاسترداد الموجودات (ICAR). ومع ذلك ، نلاحظ أن عدم قدرة الدول على مواجهة التكاليف لحالات استرداد الموجودات المعقدة يظل عائقا رئيسيا. **وندعو المؤتمر الى انشاء صندوق دولي لدعم مثل هذه الحالات.**

7. **هذا كما اننا ندعو الدول الاطراف- حسب الاولوية الى :**

أ. انشاء نظم للاعلان عن الموجودات ؛
ب ضمان ان هيئات مكافحة الفساد هي هياكل مستقلة وتتمتع بموارد كافية (مع محققين ومدعين عاميين تابعين لها) ؛
ج. ضمان استقلالية النائب العام ؛
د. جعل السلطة المختصة لتقديم المساعدة القانونية المتبادله معروفة للعامة.

المساعدة التقنيه

8. اننا نقدر اعتراف اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بان توفير مساعدة تقنية مناسبة وذات جودة عالية امر ضروري لتنفيذ الاتفاقية على نحو فعال. **و اننا ندعو الدول المانحه الى ضمان توافر موارد كافية لتحقيق مساعدات تقنية طويلة الامد للدول المحتاجة على أن تقوم تلك الدول المانحة 'بنشر ما يدفع'.**

9. و نؤكد على أهمية تعميم المساعد التقنية الواردة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لتشمل المساعدة الانمائية والحاجة الى ربط هذه المساعدة مع اجراءات الحوكمة القائمة . كما ندعو الجهات المانحه على اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ الاتفاقيات الأخيرة للجنة المساعدة الانماءيه التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -المتعلقة بالتنسيق والمعونة الفعالة، على المستوى الوطني.

10. ونؤكد ضرورة العمل، بالاضافة الي التقييم الذاتي، على تطوير وسائل مستهدفة تتسم بالشفافيه والمشاركة تساعد في تحديد الاحتياجات والاولويات والترتيبات المؤسسية لتقديم المساعدة التقنيه. **كما نطالب الحكومات ان تضمن تقديم المساعدات التقنية الى الجمهور**

كافة، والمجتمع المدني والاطراف المعنية في القطاع الخاص ، بالاضافة الى هيئات مكافحة الفساد.

القطاع الخاص

11. اننا نرحب باهتمام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وتركيزها على القطاع الخاص **واننا نشجع الحكومات على تعزيز معايير فعالة للنزاهه والشفافيه والمساءلة في القطاع الخاص. بالاضافة الى ذلك ، فاننا نحث القطاع الخاص ، والذي تخدم مصالحه اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لدعم تنفيذ الاتفاقية ودعم وجود الية استعراض قوية.**

حمايه المبلغين والناشطين والخبراء

12. ان النجاح في مكافحة الفساد يتوقف على تلك الشجاعه الكافية من قبل اولائك الذين يخبرون او يكشفون عن افعال الفساد في العمل و في المجتمع. نلاحظ بقلق عميق قتل الصحفيين ، والناشطين في مكافحة الفساد واولئك الذين يدافعون عنهم ، وكذلك عدد كبير من المواطنين والعمال الذين أقيلوا من وظائفهم وسجنوا او حوكموا بشكل غير قانوني ، او تعرضوا لاعتداءات جسديه وتهديدات ومضايقات او خلاف ذلك. واننا نؤكد ان اولئك الذين يبلغون عن حالات الفساد يمارسون حقاً اساسياً من حقوق الانسان وهو (حرية التعبير). **واننا ندعو الحكومات الى توفير الحماية للمبلغين والناشطين ، ونطالب المؤتمر ان يشمل المواد 13 و 32 و 33 في التقييم الذاتي والبدء في عملية وضع الية للابلاغ عن حالات الاعتداء ، وبالاعتماد على الخبرات المكتسبه من اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى.**

13. ونلاحظ بقلق تنامي الاتجاه نحو الاعتداء على او نقل او اقالة العاملين الحكوميين في مؤسسات مكافحة الفساد أو المؤسسات الاصلاحية خصوصاً من قبل الحكومات الجديدة المنتخبة. **ونطالب باستقلالية وضمان حماية أولئك العاملين في هيئات مكافحة الفساد وفقا لاحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.**

بيان جامعة الدول العربية أمام الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نوسادوا- اندونيسيا 28/1-2/2/2008

سيدي الرئيس
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم جامعة الدول العربية إلى حكومة وشعب إندونسيا بصادق العزاء في وفاة الرئيس سوهارتو ، رئيس إندونسيا السابق .

سيدي الرئيس

يسعدني باسم جامعة الدول العربية وأمينها العام الأستاذ/عمرو موسى أن أتقدم إليكم وإلى مكتب المؤتمر بخالص التهنئة على انتخابكم متمنيا لكم التوفيق والنجاح كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جمهورية إندونيسيا على احتضانها لهذا المؤتمر وعلى حسن الاستقبال ودقة التنظيم ، وإلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده القيمة في الإعداد للمؤتمر .

أن جامعة الدول العربية تضع مكافحة الفساد في مقدمة أولوياتها باعتبارها شرطا ضروريا لإنجاح مشروعات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ولتعزيز مبادئ سيادة القانون وترسيخ الديموقراطية والحكم الرشيد ، وعلى هذا الأساس ساهمت جامعة الدول العربية بفاعلية وإيجابية في جميع مراحل إعداد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ودعت الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق عليها باعتبارها آلية ضرورية لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ودعم الجهود الوطنية في هذا المجال ، وقد صادقت على الاتفاقية إلى تاريخه 11 دولة عربية ، وتقوم الدول العربية الأخرى باستكمال إجراءات المصادقة أو دراسة مسألة التصديق باهتمام .

سيدي الرئيس

لقد قامت جامعة الدول العربية بعدة أنشطة وبرامج تهدف إلى دعم الجهود الدولية للترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لكافحة الفساد وبحث أفضل السبل لتطبيق أحكامها على الصعيد الوطني و تعزيز التعاون العربي والدولي ، وفي هذا الاطار عقدت في إطار مجلس وزراء العدل العرب خلال شهر نوفمبر 2006 ندوة وزارية عربية حول الاتفاقية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالقاهرة وبمشاركة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب صدرت عنها توصيات هامة تضمنت حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية على التصديق عليها و ضرورة تبني استراتيجيات شاملة متعددة المحاور لمواجهة كافة مظاهر الفساد وسن التشريعات ووضع الآليات الوطنية اللازمة لذلك ، كما دعت الندوة إلى الاستفادة من المساعدة التقنية التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخاصة في مجال التصديق على الاتفاقية وبناء القدرات في مجال صوع وتنفيذ استراتجيات وخطط عمل وطنية وتنظيم ورش عمل وحلقات دراسية تدريبية في مجال تحديث أجهزة العدالة وبناء الخبرات الوطنية وتسهيل تبادل الخبرات والتجارب الناجحة ، وفي هذا الاطار شاركت جامعة الدول العربية في عدد من الأنشطة التي نفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أهمها المؤتمر الإقليمي لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية الذي عقد خلال الفترة من 21 إلى 23 يناير 2008 في الأردن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد صدرت عنه توصيات أهمها إنشاء شبكة عربية لدعم تطبيق الاتفاقية ، وسبق هذا المؤتمر ورشة عمل تدريبية إقليمية عقدها مكتب الأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن خلال شهر ديسمبر 2007 حول منهجيات التقويم الذاتي الخاص بالاتفاقية ، كما شاركت جامعة الدول العربية في ورشة العمل الإقليمية التي نظمها مكتب الأمم المتحدة في القاهرة خلال شهر ديسمبر 2007 حول التعاون القانوني الدولي .

وفي إطار تعزيز فاعلية تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي ، أعدت لجنة مشتركة من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد ، ومشروع قانون عربي استرشادي لمكافحة الفساد يوجدان في طور المراجعة النهائية قبل اعتمادهما من المجلسين ، كما اعتمد مجلس وزراء العدل العرب قانونا عربيا استرشاديا للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية ، و في هذا المجال أيضا حققت الدول العربية خطوات مهمة في مجال سن وتطوير تشريعاتها الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد ، وهو ما عكسه التقرير التجميعي الذي أعدته جامعة الدول العربية لردود الدول العربية على استبيان حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

ومن جهة أخرى ، وفي إطار التحضير للدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، عقدت لجنة التنسيق العربية بشأن المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المنبثقة عن مجلس وزراء العدل العرب اجتماعا لهذا الغرض في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في منتصف هذا الشهر وأصدرت مجموعة من التوصيات أعربت فيها عن أملها في تضافر الجهود بغية إنشاء آلية مناسبة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية تكون شفافة وفعالة ومحايدة ، ودعت الدول العربية إلى إرسال المعلومات المطلوبة في القائمة المرجعية للتقويم الذاتي ، كما أكدت على أهمية تحقيق تعاون دولي فعال لاسترداد الموجودات وإيجاد تفهم أكبر من الدول المستقبلة لهذه الموجودات لتسهيل إعادتها إلى مصدرها وتعزيز المساعدة القانونية وتبادل المعلومات حول الموجودات وتحديد مكانها وتجميدها ، وفي هذا السياق تؤيد المجموعة العربية ما تضمنه بيان مجموعة 77 والصين في هذا المجال ، كما تثمن الدور الذي يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم تطبيق الاتفاقية وخاصة من خلال المساعدات التقنية وورش العمل .

وفي الختام أود أن أعرب عن ترحيب جامعة الدول العربية بدعوة دول قطر استضافة الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف ، كما أود أن أنقل إلى المؤتمر الموقر تصميم الدول العربية على دعم جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفساد وتطلعها إلى انضمام جميع دول العالم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تتحمل مسؤولياتها بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته باعتباره ظاهرة تهدد استقرار جميع المجتمعات وأمنها وتقدمها .

متمنيا لأعمال المؤتمر كامل التوفيق والنجاح

والسلام عليكم ورحمة الله

محمد رضوان بن خضراء
المستشار القانوني للأمين العام
مدير إدارة الشؤون القانونية